مدخل مفاهيمى مقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية.

وليد عبدالرحمن ابراهيم

الملخص

يمثل الهدف الرئيسى للبحث فى اقتراح اطار مفاهيمى يستند اليه فى المحاسبة فى صناديق الثروة السيادية وفى قياس التكاليف والمنافع السيادية التى تساعد على تقديم المعلومات الى الأطراف المعنية بما يكفل اجراء عملية التقيم الشامل من جانب المجتمع والدولة لمستوى الأداء لصندوق الثروة الذى يحققه المشروع، وقد توصل الباحث الى مجموعة من اهداف التقارير المالية ومفاهيم عناصر القوائم المالية بالاضافة الى شروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية ونماذج قياس هذه العناصر وقد تم اختبار فرضية الدراسة وتوصل الباحث الى وجود فروق ذات دلالة معنوية بين معدى ومستخدمى التقارير المالية حول الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية.

مقدمة

شهدت مصر تغيرات واضحة وملموسة فى بيئتها السياسية والاقتصادية خلال الفترة الأخيرة، مما يقتضى على مهنة المحاسبة ان تساير هذه التغيرات، ولكى تكون قادرة على ذلك فانه يجب توافر مجموعة من المقومات الأساسية والتى من اهمها وجود قواعد المحاسبة فى صناديق الثروة السيادية واضحة ومقبولة قبولا عاما ومتطورة لتتواكب مع التغيرات الحديثة، بما يمكن من اضفاء الثقة على خدمات مهنة المحاسبة والمراجعة امام المستفيدين محليا ودوليا.

ولقد تعاظم دور صندوق الثروة السيادية فى العملية السياسية فى مختلف دول العالم، حيث اصبح راس المال يلعب دورا رئيسيا فى معظم الصناديق السيادية، وهكذا فقد اصبحت العلاقة بين والصندوق السيادى والسياسة احدى اهم مشكلات التى تواجه الدول المختلفة وبالتالى فهناك اهتمام متزايد بدراسة العلاقة بين الصندوق السيادى والسياسة وعلى المستويات كافة مع زيادة الطلب على البيانات المالية الخاصة بتكاليف هذه الصناديق ومصادر تمويلها خلال العقد الاخير، وتلعب المحاسبة دورا هاما فى امداد الجهات المختلفة بهذه البيانات وعلى كافة المستويات.

مشكلة البحث

تعتبر المحاسبة فى صناديق الثروة السيادية من احدث مراحل التطور المحاسبى، ولقد نشأ هذا التطور الحديث نتيجة للازدياد المضطرد فى عجز الموازنة التى لها تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، مما أدى الى الاهتمام بها من قبل المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية والباحثين ولما كان الاطار الفكرى المحاسبى يعانى من قصور لعدم قدرته على تقديم اجابات محددة لعدد من المشاكل التى تواجه المحاسب مثل قياس التكاليف والعوائد للصندوق السيادى فان السؤال الرئيسى للمشكلة هل توفر المحاسبة اطار مفاهيمى يستند اليه فى المحاسبة عن صناديق الثروة السيادية وفى قياس التكاليف والمنافع للصندوق السيادى التى تساعد على تقديم المعلومات الى الاطراف المعنية بما يكفل اجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع والدولة لمستوى الاداء لصناديق الثروة السيادية الذى يحققه من مشروعات.

وعلى الرغم من اهمية الصندوق السيادى لبناء البنية التحتية و الديمقراطية وترسخها، الا ان هذا الموضوع يعد احد الاشكاليات البحثية التى لم تحظ مناقشات أكاديمية جادة تضع لها القواعد والنظريات المفسرة، بل ان معظم النظم الاقتصادية حول العالم تعانى من ندرة المعلومات المتعلقة بالنفقات التى تصرف على مشروعات البنية التحتية من خلال الصندوق السيادى .

مما سبق تتمثل مشكلة البحث فى عدم وجود اطار مفاهيمى للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية سواء بالتحديد او التطوير أو غير ذلك.

هدف البحث

ان الهدف الرئيسى للبحث يتمثل فى اعداد اطار مفاهيمى للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية وهذا يتطلب ما يلى :

1- تحديد مفهوم واهداف المحاسبة عن صناديق الثروة السيادية،

2- بيان مشكلات المحاسبة عن صناديق الثروة السيادية.

3- تقديم اطار مفاهيمى مقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية وبيان اهمية هذا الاطار المفاهيمى لمعدى ومستخدمى التقارير المالية فى البيئة المصرية.

فرض البحث

يقوم البحث على اختبار صحة الفرض التالى:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية احصائيا بين معدى ومستخدمى التقارير المالية الحكومية حول الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية.

خطة البحث

لتحقيق هدف البحث واختبار فرضه سيقوم الباحث باعداد الهيكل العام للبحث على النحو التالى :

1- طبيعة المحاسبة فى صناديق الثروة السيادية.

2- مشكلات المحاسبة فى صناديق الثروة السيادية.

3- الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية

4- الاختبار الميدانى للاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية

5- الخلاصة والنتائج والتوصيات.

أولا:- طبيعة المحاسبة عن صناديق الثروة السيادية

1/1 مفهوم صناديق الثروة السيادية

هناك الكثير من المفاهيم والتعريفات التي تهتم بالصناديق السيادية، ولكن لا يوجد تعريف أو مفهوم متفق عليه يعبر عن الصناديق السيادية (لكونه حديث التكوين)، إذ تم التعريف عليها كمصطلح في عام (2005) من أندريه رازدنوف، من خلال دراسة له عن هذه الصناديق ومع ذلك توجد تعاريف أخرى تم عرضها من قبل العلماء والمهتمين بالشأن المحاسبي الحكومي، وأيضا المنظمات والمؤسسات المهنية العالمية، وكل تعريف يعبر عن فهم الجهة المعنية لهذه الصناديق (رشيد، 2013، 9- 10) وفيما يأتي عرض لهذه المفاهيم.

عرف (Edwin Truman) قدم معهد الاقتصاديات الدولية في واشنطن تعريفان الأول بأنها" أصول دولية أو محلية تعود ملكيتها وإدارتها للحكومة تستعملها لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية متعددة ، في

حين يستثنى التعريف الأقل شمولية الشركات المالية وغير المالية للحكومة، والأصول المحلية الصافية، واحتياطيات العملات الأجنبية، والأصول المملوكة أو التي تتحكم بها الوحدات شبة الحكومية، وبعض صناديق التقاعد الحكومية أو جميعها"، يبين تقرير المفتشية العامة للمالية فيما يتعلق بشروط ممارسة مهام وزير الاقتصاد والمالية أنه صعب جدا التمييز ما بين وكالات الاستثمار الدولية وصناديق الثروة السيادية، وفي هذا المجال صرحت وزيرة الاقتصاد والمالية والتشغيل الفرنسية"Christine Laggard" بتاريخ 11 أكتوبر 2007 بأن "صناديق الإيداع من بين صناديق الثروة السيادية، (**Edwin Truman, 2008, p1**).

كما عرف (Vesicle DEDU) هي "استثمارات ضخمة تجمع نيابة عن الحكومات التي لديها فوائض في الموازنة العامة للدولة أو ممولة من احتياطيات العملات الأجنبية، والتي تستثمر على الصعيد العالمي من خلال التنويع المنتظم عبر عدة عملات وفئات الأصول من أجل عوائد أعلى معدلة بالمخاطر، وهم عادة مستثمرون نشطون يقدمون الخدمات المالية، والخدمات اللوجستية، والنقل، والرعاية الصحية، والعقارات، والاتصالات، والأعلام، والهندسة، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة، تمول معظمها من أموال الفوائض المالية، والعائذات المعدنية، وإتاوات الموارد الطبيعية، وتحويلات الموازنة، وعوائد الخصخصة، والضرائب، والسلع الفاخرة، والكحول، والسجائر، أو نقل الأصول من الاحتياطات الأجنبية الرسمية (الصناديق السيادية) على مدى العقود الماضية، أصبحت أكثر وضوحا في الأسواق المالية العالمية والتركيز على الاستثمار المسؤول عن خلق تعظيم الثروة، (**Valise DEDU, 2015, p 20**).

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج من هذه التعاريف مفهوم الصناديق الثروة السيادية على أنها: "جميع الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها الدول وليس الأفراد في الدول الأخرى الأجنبية وتشمل الأصول المستغلة وغير المستغلة مثل الأسهم والسندات والودائع النقدية وأذونات الخزانة والعقارات والأراضي وتقوم بهذه الممارسات تحت إشراف قوانين الدول المضيفة لاستثماراتها"

2/1 مفهوم واهمية المحاسبة في صناديق الثروة السيادية

تعتبر المحاسبة في صناديق الثروة السيادية من قبل مؤسسي هذه الصناديق مبدأ عامًا اعتمدته كل التشريعات المقارنة في الدول التي انشأت مثل هذه الصناديق، حيث أن مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي حول التمويل والاستثمار في هذه الصناديق جزء من مبادئ شفافية المال السيادي، ومن ثم يجب وضع منظومة متكاملة لإمساك الحسابات من قبل مؤسسي هذه الصناديق اعتمادًا على مجمل المبادئ والمعايير المعتمدة لدى الدول الناشئة لهذه الصناديق، وتبنى هذه المنظومة على ما يلي:

- وضع معيار لتمويل هذه الصناديق السيادية ووضع ضوابط ومقاييس يتم التوافق عليها في ما يخص التمويل الخاص لهذه الصناديق (IASB, NO 34, 2012, p3).
- اعتماد مبادئ للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي لدى مؤسسي هذه الصناديق.
- اعتماد نموذج موحد للقوائم المالية يفصح عن مجمل المعلومات الضرورية ومن بينها: (الميزانية التي تبين أصول وديوان والأموال الذاتية للدولة – قائمة بالإيرادات والمصروفات – قوائم توضيحية حول مصادر وأبواب صرف الاعتمادات – وضع دليل لإجراءات الرقابة الداخلية لهذا الصندوق السيادي) .(حميدان – خداش، 2013، ص130- 146).

رغم أهمية المحاسبة في صناديق الثروة السيادية الواضح بالنسبة لجودة ودور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الاستثمارية فقد ظل لفترة طويلة احد جوانب المحاسبة لم تتم دراستها ووضع النظريات عنها بما فيه الكفاية، وفي الحقيقة وقع موضع تمويل هذه الصناديق السيادية بالكامل في معظم أكبر دول التي بها صناديق سيادية في حلقة مفرغة بائسة فقد أدت الندرة المزمنة للمعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الموضوع إلى اقصاءه.

3/1 أهداف المحاسبة فى صناديق الثروة السيادية

وردت أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام داخل الإطار الفكري المشترك للمحاسبة بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كما يلى: ((SFAC, NO8, 2010,OB2: OB21

- إن الهدف الأساسي من التقارير المالية ذات الغرض العام هو توفير معلومات مالية عن المنشأة المعد عنها التقارير التي تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين، والمقرضين والدائنين الآخرين في صنع القرارات بشأن توفير الموارد لهذه المنشأة حيث أن تلك القرارات تتضمن شراء أو بيع أسهم أو سندات وتسوية القروض وغيرها من أشكال الائتمان.
- تقييم مدى كفاءة وفاعلية الإدارة ومسؤولياتها عن استخدام موارد المنشأة من خلال تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة.

- يمكن للعديد من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والدائنين الأخرين عدم الحاجة إلى التقارير التي تقدم لهم معلومات مباشرة والاعتماد على التقارير المالية ذات الغرض العام لأنها توفر لهم الكثير من المعلومات باعتبارهم المستخدمين الرئيسين لهذه التقارير.
- لم يتم تصميم التقارير المالية ذات الغرض العام لإظهار قيمة المنشأة المعد عنها التقارير ولكن للمساعدة في تقديم قيمتها لكلا من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين والدائنين الأخرين.
- إن المستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية لديهم احتياجات لمعلومات مختلفة ومتضاربة ولذلك سوف يتم العمل على أن توفر التقارير المالية مجموعة من المعلومات من شأنها تلبية احتياجات أكبر عدد ممكن من المستخدمين الرئيسيين.
- إدارة المنشأة مهتمة بالتقرير عن المعلومات المالية للمنشأة ولكنها لا تعتمد على التقارير المالية ذات الغرض العام لأنها قادرة على الحصول على المعلومات المالية التي تحتاجها داخليا.
- إن الأهداف التفصيلية التي يجب توفرها (على المستوى الخاص) ما يلي:

أ. توفير معلومات عن الموارد والالتزامات الاقتصادية.

ب. توفير معلومات عن التغير في الموارد والالتزامات.

ج. توفير معلومات عن الأداء المالي اعتمادًا على أساس الاستحقاق، كما ام المعلومات حول تقارير الأداء المالي خلال الفترة قد تشير إلى أحداث أخرى مثل التغيرات في أسعار السوق وأسعار الفائدة.

د. توفير معلومات حول التدفقات النقدية للمنشأة والتقرير عنها خلال الفترة يساعد المستخدمين لتقييم قدرة المنشأة على توليد التدفقات في المستقبل.

كما حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) أهداف التقارير المالية للمنظمات غير الهادفة للربح بموجب بيانه المفاهيمي رقم (4) في توفير المعلومات المفيدة للممولين الحاليين والمحتملين وأي أطراف أخرى بما يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتخصيص الموارد، وتقويم أداء المنظمة والخدمات التي تقدمها والتحقق من الاستمرارية في تقديم هذه الخدمات وتقويم الكفاءة الإدارية.

. (SFAC NO.4, 1980, PP:1-36)

لكن الوضع يختلف عندما نتحدث عن أهداف المحاسبة عن صناديق الثروة السيادية حيث أن أهداف التقارير المحاسبية للصناديق الثروة السيادية تتحدد في ضوء السمات الخاصة بها في توفير المعلومات المحاسبية التي تمكن مستخدميها من: (Coulson, 2015, No3)

- تقييم مدى التزام مجالس الإدارة باللوائح والقوانين المطبقة بالدولة.
- تقييم مدى قدرة مجلس إدارة الصندوق على تمويل وتخصيص الأموال لتحقيق الإيراد المستهدف.
- تقييم كفاءة مجلس إدارة الصندوق على تحقيق أهدافة في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- تقييم الكفاءة الإدارية لأعضاء مجلس إدارة الصندوق والإدارة التنفيذية للصندوق.

ثانيا:- مشكلة المحاسبة فى صناديق الثروة السيادية

ركزت الدراسات بشأن المشكلات المحاسبية في صناديق الثروة السيادية على ما يلى:- ☹

(داس واخرون، 2010، 69-70)

- شفافية صناديق الثروة السيادية بما في ذلك حجمها، ومناهجها ازاء إدارة المخاطر، واستراتيجيات الاستثمار، والتأثير المحتمل للأهداف السياسية على استثمارات هذه الصناديق.
- دمج أنشطة الصناديق في الحسابات الخارجية والحكومية.
- تأثير تخصيصات أصول الصناديق على حركات رؤوس الأموال الدولية وأسعار الأصول.
- التقييدات الحمائية على الصناديق.
- شفافية نظم الاستثمار في البلدان المستوردة لرؤوس الأموال، والقدرة على التنبؤ بها.

قد طرحت المشكلات التالية فيما يتعلق بالمحاسبة في صناديق الثروة السيادية من وجهه نظر صندوق النقد الدولي :**(International Monetary Fund, 2008, No,16)**

- أن أصول صناديق الثروة السيادية والعائذات التي تولدها التي تندرج ضمن ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة، مسألة لها أهميتها في عملية اتخاذ القرار لدى الحكومة، ولذلك من الضروري أن يكون ثمة تنسيق جيد بين هذه الصناديق والسلطات المالية والنقدية لضمان تحقيق أهداف السياسية، وأصبحت العلاقة بين الصناديق والحكومة أكثر تعقيدا اثناء الأزمة المالية العالمية في

الفترة 2007- 2009.

- صناديق الثروة السيادية لها تأثير على التدفقات النقدية وأسعار الأسواق المالية العالمية، ولها استثمارات مالية طويلة الأجل ولا تعتمد على الرفع المالي، من هنا تظهر مشكلة السلوك الأخلاقي، مثال ذلك حيث يمكن أن تحدث شائعات عن المعاملات على التقييمات النسبية في قطاعات معينة ويؤدى ذلك إلى سلوك غير أخلاقي، مما يفاقم التقلبات، نرى ذلك من خلال امتلاك هذه الصناديق حافظات متنوعة أو تحتفظ بأصول مقومة بالدولار الأمريكي فقط نتيجة لتباطؤ النمو العالمي ومن المحتمل أن تسهم التحويلات في تخفيضات الأصول في تغيرات أسعار الأسهم، وأسعار الفائدة وأسعار الصرف، مما يزيد من اهتمام صندوق النقد الدولي بهذه المشكلة.
- مشكلة الحوكمة، من المؤكد أن الحوكمة السليمة يمكن تطبيقها بوجه عام، فالمبادئ المتعلقة بوظائف الملكية ودور اصحاب المصلحة والإفصاح والشفافية وتداول المعلومات بين الإدارة العليا ومجلس الإدارة وتشكيل ومسئوليات المجلس، كلها مسائل تنطبق على صناديق الثروة السيادية.
- مشكلة الإفصاح والشفافية عن الاستثمارات صناديق الثروة السيادية وممارساتها في مجال الاستثمار.

وعلى الرغم من الاتجاه المتزايد نحو إنشاء صندوق سيادي في جمهورية مصر العربية مصر وذلك للإسهام في تخفيف عبء الموازنة العامة للدولة ومحاولة استثمار الأصول غير مستغلة من جانب الوزارات والهيئات الحكومية في الدولة، إلا أن معايير إعداد وعرض تقاريرها المالية لايزال يحيطها بعض الغموض، حيث تظهر بعض المشكلات المحاسبية التي قد تؤثر على جودة التقارير المالية، وتتركز هذه المشكلات في الاعتراف والقياس، والعرض والإفصاح المحاسبي ومن ثم يمكن تناول مشكلات المحاسبية عن صناديق الثروة السيادية من خلال النقاط التالية:

1/2 مشكلات الاعتراف والقياس المحاسبي عن صناديق الثروة السيادية.

أوضحت قائمة المفاهيم رقم (5) التي اصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية في الفقرة رقم (6)(SFAC,NO.5,1984,Par:6) أن الاعتراف المحاسبي هو تسجيل الأثار المالية للمعاملات والأحداث الاقتصادية، وتضمين المعلومات الخاصة بها في القوائم المالية كأصل أو التزام أو كإيراد أو مصروف أو أي عنصر اخر من عناصر القوائم المالية كما تبين من معيار المحاسبة الدولية الصادر من مجلس معيار المحاسبة الدولية الشروط الواجب توافرها للاعتراف بالبند محاسبيا كما يلى:⊗

(IFRS, Conceptual Framework Project Summary, March, 2018)

- إمكانية التعبير عن البند كميا، مع استخدام وحدة النقد كأساس للقياس.
- أن ينطبق على البند تعريف احد عناصر القوائم المالية.
- أن تكون المعلومات المتعلقة بهذا البند ملائمة من خلال القدرة على التأثير على قرارات مستخدمي القوائم المالية.
- أن تكون نتائج القياس موثوق بها، أي تتسم بالأمانة في العرض والقابلية للتحقق.

كما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية القياس المحاسبي في الفقرة (99) من إطار اعداد وعرض القوائم المالية بأنه عملية تحديد القيم المالية للعناصر في القوائم المالية التي تم الاعتراف بها والتقرير عنها في الميزانية وقائمة الدخل، ويتطلب ذلك اختيار أساس معين للقياس، كما اوضحت الفقرة رقم (100) من نفس الإطار أن هناك العديد من أسس القياس المحاسبي مثل: **(IFRS, No.13,2013)**

- **التكلفة التاريخية.** وفقا لهذا الأساس تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع وقت الحصول على الأصل أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطى في تاريخ الحصول عليه وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل الدين أو ما يعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن الأنشطة العادية للمنشأة.
- **التكلفة الجارية.** وفقًا لهذا الأساس تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادله والذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل في الوقت الحاضر وتسجل الالتزامات بالمبلغ من النقد أو ما يعادله لسداد دين في الوقت الحاضر.
- **القيمة القابلة للتحقق.** وفقا لهذا الأساس تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادله الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة وتسجل الالتزامات بقيم سدادها أي النقدية المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط.
- **القيمة الحالية.** حيث تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط وتسجيل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج اليها

لسداد الالتزامات ضمن العادي للنشاط.

- **القيمة العادلة.** حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار المحاسبة الدولية للتقارير المالية، والذي عرف القيمة العادلة بأنها: "السعر الذي يُمكن الحصول عليه نتيجة لبيع أصل أو المدفوع لتسوية التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"، وقد ذكر هذا المعيار ثلاث مستويات لقياس القيمة العادلة وهي(IFRS,NO,13, 2013®

- المستوى الأول للقياس بالقيمة العادلة هي الأسعار المعلنة في السوق النشطة للأصول والالتزامات والتي لدى المنشأة (التي تعد القوائم المالية) القدرة على الحصول عليها في تاريخ القياس.
- المستوى الثاني هي المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة، والتي تقع ضمن المستوى الأول، والتي يمكن ملاحظتها لأصل أو التزام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث هي مدخلات غير قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام، والمدخلات غير القابلة للملاحظة يجب أن تستخدم لقياس القيمة العادلة وذلك في المدى الذي تكون فيه المدخلات القابلة للملاحظة غير متوافرة.

وبذلك فإن المعيار يسمح بقياس القيمة العادلة حتى في الحالات التي يمكن أن تكون فيها قليل من النشاط في سوق تداول الأصل أو التزام في تاريخ القياس، وعلى الرغم من أن النموذج المحاسبي ظل لفترة طويلة يعتمد على التكلفة التاريخية كأساس للقياس، إلا أن مقتضيات خصائص جودة المعلومات المحاسبية في ظل متغيرات بيئة الممارسات المحاسبية أدت إلى الخروج على هذا الأساس في كثير من الأحيان ومن ثم أصبح النموذج المحاسبي الحالي يعتمد على خليط من أسس القياس المحاسبي، الأمر الذي أدى إلى جدل واسع حول مشكلات القياس المحاسبي (**ضيف، 2017، ص66**).

<u>ويواجه الاعتراف والقياس المحاسبي عن صناديق الثروة السيادية عدة مشكلات من أهمها ما يلي</u>

(عبدالمنعم، 2012، ص 148-149):

- اعتماد بعض الهيئات على أساس الاستحقاق بينما يعتمد البعض الأخر على الأساس النقدي في المحاسبة عن نفس النوع من الإيرادات.

- عدم وجود طريقة محاسبية متفق عليها لتحديد قيمة الأصول غير المستغلة للهيئات والوزارات الحكومية مثل الأصول العينية الممثلة في المباني والأراضي الغير مستغلة، فكيف يتم الاعتراف بها وقياس قيمتها، كما توجد اختلافات عديدة بين الهيئات فيما يتعلق بقواعد المعالجة المحاسبية للأصول والمخزون.

- عدم التفرقة بين مفهوم الأصول ومفهوم المصروف، فعلى سبيل المثال يعتمد إحدى الهيئات على مبلغ النفقة في التفرقة بين النفقات الإيرادية والنفقات الرأسمالية، فيقوم برسملة الأصول الثابتة التي تساوى تكلفة شرائها أو قيمتها الحالية عند الحصول عليها كنقل ملكيتها من الدولة إلى صندوق الثروة السيادية بمبلغ مليون أو أكثر، يتم تسجلها كهبات أو تبرعات، وعلى الرغم من يجب إثبات الأصول بدون تكلفة في سجل الأصول الثابتة إلى حين التخلص منها.

- مشكلات الاعتراف والقياس المحاسبي لأنواع مصادر التمويل والتي تشمل التمويل الحكومي وذلك من خلال فائض الميزات التجاري وفوائد الخصخصة مثلما ذكرنا من قبل، ولكن بعد إلغاء التمويل الحكومي تزايد اعتماد الصندوق السيادي على الاستثمارات في الأسهم والسندات وبناء البنية التحتية للدولة فكيف يتم الاعتراف بهذه الأنواع من التمويل وكيف يتم قياس قيمتها؟.

- يعتمد القياس والاعتراف عموما على الماضي، بدلا من المعاملات والأحداث المستقبلية ومع ذلك، قد تكون هناك حالات يكون فيها تقييم لحدث محتمل في المستقبل والذي يؤثر على كيفية الاعتراف والقياس عن المعاملات الماضية.

- مشكلات القياس عدم تحديد نظام المحاسبة الحكومية المتبع في إصدار تقارير منتظمة وشاملة في الوقت المناسب للاطلاع العام، باعتبارها في الوضع الأمثل جزءا من تقرير شامل عن تنفيذ الموازنة، كما ينبغي أن تستند هذه التقارير إلى إفادة واضحة للأساس المحاسبي (النقدي أو الاستحقاق) والسياسات المحاسبية(International Monetary Fund, 2007, p24)

- مشكلات عدم اعتراف الحكومة بالالتزامات الاحتمالية وتكاليف الأنشطة شبه المالية التي تقوم بها شركات الاستثمار والناشئة عن العقود المعنية بالاستثمار، وذلك في حسابات الموازنة أو غيرها من الإيضاحات ذات الصلة على النحو الذي يسهم في تقييم مخاطر المالية العامة وجميع الأنشطة

المالية.

- مشكلات الاعتراف عدم وضع إطار قانوني سليم لصناديق الثروة السيادية والمعاملات التي يجريها، وعدم الإفصاح عن أسس القياس المحاسبي لصندوق الثروة السيادية وكذلك العلاقة بين كل صندوق وغيره من أصول الدولة (مركز البيان للدراسات والتخطيط "صندوق الثروة ال" قسم الابحاث، 2018، ص19سيادية في العراق)

2/2 مشكلات العرض والشفافية والإفصاح المحاسبي عن صناديق الثروة السيادية.

يقصد بالعرض الطريقة أو الأسلوب الذي يتم به عرض وتنظيم البيانات والبنود الواردة في القوائم المالية أي أن العرض يكون في صلب القوائم المالية، أما الشفافية فيعرفها البعض بأنها: تعنى حصول المستخدم الخارجي على نفس المعلومات التي تكون لدى الإدارة وحصول المستخدم الخارجي على تلك المعلومات يجعلهم قادرين على رقابة الإدارة(Frank &Thomas, 2004, p9) ويعرفها البعض بأنها: الإفصاح المحاسبي الذي يتخطى المبادئ المحاسبة ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في التقرير المالي لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم-(Robert, 2005, pp58-65).

أيضا تم تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه: " إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعنى أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل(الجبالي، 2006، ص371) ويجب على مجلس إدارات صناديق الثروة السيادية تقديم تقرير سنوي عن أنشطتها يكون متاح عند الحاجة إليه ويجب أن يشمل هذا التقرير ما يلي:(عبدالعزيز، 2017، ص 152)

- وصف تفصيلي بأهم أنشطة الصندوق ويكون معد على شكل نفس البنود الرئيسية ويغطى نفس الفترة مثل بيانات المحاسبة المالية.
- قائمة بأعضاء مجلس إدارة الصندوق.
- ملخص مالي شامل يبين كلا من عناصر الإيرادات المختلفة والمصروفات المختلفة وكذلك بيان أصول الصندوق والتزاماته المختلفة.

ويواجه العرض والإفصاح في التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية عدة مشكلات من أهمها ما يلي:(محمد، مرجع سبق ذكرة، ص300-305)

- وجود قصور في مقومات نظام التقرير المالي الذي يتم تصميمه لتلك الصناديق السيادية، حيث تتداخل في هذه النظم كلا من معايير المحاسبة المصرية وقواعد النظام المحاسبي الحكومي دون مراعاة الطبيعة الخاصة لهذه الصناديق.
- تقوم بعض الإدارات لصناديق الثروة السيادية بالخلط بين أسس وقواعد إعداد التقرير المالي في هذه الصناديق والمشروعات البنية التحتية لها مثل صندوق التنمية والتقاعد الحكومي وصناديق الاستقرار وصندوق تحيا مصر.
- عدم وجود معايير ونماذج للتقرير المالي متفق عليه وترشد المحاسبين عند إعداد التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية.
- تقوم بعض مسئولي صناديق الثروة السيادية بإعداد قوائمها المالية دون التقرير عن الأرقام المقارنة سواء المقارنة مع صناديق نفسها لفترات أخرى أو المقارنة مع الصناديق الثروة السيادية الأخرى.
- عدم التزام بعض مجلس إدارات صناديق الثروة السيادية بالإفصاح عن حركة الأصول الثابتة والقيود على ملكية تلك الأصول مقابل تعهدات.
- عدم وضوح قواعد معالجة بعض البنود مثل: هل يجب على مجلس إدارات الصناديق السيادية المخاطر أو الالتزامات المحتملة (الطارئة) في صلب القوائم المالية أم الإفصاح عن كل نوع من هذه الالتزامات المحتملة أو الطارئة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؟

والالتزامات المحتملة أو الطارئة تعرف بأنها: (ضيف، 2017، ص 166)

أ- التزام محتمل الحدوث ناتج عن أحداث ماضية ووجود هذا الالتزام سوف يتم تأكيده بوقوع حدث أو أحداث مستقبلية ليست كلها تحت سيطرة الصناديق السيادية.

ب- التزام حالي ناتج عن أحداث سابقة ولكن لم يتم الاعتراف به بسبب:

- ليس من المحتمل أن تتدفق موارد اقتصادية أو يكون مطلوبا تسوية الالتزام.
- لا يمكن تقدير مبلغ الالتزام بشكل موثوق فيه.

قامت بعض الصناديق السيادية بإعداد قوائمها المالية دون قائمة التدفقات النقدية، عدم تماثل

المعلومات المطلوب التقرير عنها بين كلا من الصناديق الثروة السيادية والأطراف الخارجية المستخدمة للمعلومات المحاسبية، ويجب أن يتم الإجابة على هذه التساؤلات:

- ما هي أشكال وأنواع القوائم المالية لمستخدمي صناديق الثروة السيادية؟
- هل يجب أن يقدم مجلس إدارة صناديق الثروة السيادية تقارير منتظمة عن مصادر تمويل صناديق الثروة السيادية؟
- ما المعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية لمستثمرين في هذه الصناديق السيادية؟
- لمن يجب تقديم التقارير المالية؟
- هل يجب إعلان المعلومات المالية الموجودة بالقوائم المالية على الجمهور؟
- هل يجب أن يُعرض في التقارير المقدمة من مجلس الإدارة الصندوق السيادي أسماء الجهات المانحة الممولة لهذه الصناديق؟
- كيف يمكن التقرير عن نتائج استثمار هذه الصناديق السيادية وما يترتب عليها من منافع اقتصادية في التقارير المالية ؟ وما هي الوسيلة المناسبة للإفصاح عن هذه المعلومات؟
- ما هي نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ؟
- ما هو التوقيت المناسب للإفصاح عن نفقات الصناديق السيادية ويترتب عليها من منافع اقتصادية؟

ثالثا:- الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية

1/3 يهدف الاطار المفاهيمي المقترح للمحاسبة في صناديق الثروة السيادية فيما يلى:

- المساعدة في إعداد وإصدار معيار للتقرير المالي في الصندوق السيادي، حيث أن عملية إصدار المعايير المحاسبية لا تتم بشكل عشوائي، حيث يوفر الإطار مفاهيما هامة تساعد في تقييم المعايير المحاسبية الصادرة.
- مساعدة المحاسبين والمراجعين وغيرهم في تحديد المعالجة المحاسبية السليمة، للأمور التي لم يصدر لها معايير للتقرير المالي خاصة الصندوق السيادي.

- زيادة فهم مستخدمي القوائم المالية لصندوق الثروة السيادية، للمعلومات التي تشملها تلك القوائم، وفهم حدود استخدام تلك المعلومات، مما يسهم في زيادة مقدرتهم على استخدام تلك المعلومات.
- العمل على تجانس الممارسة المحاسبية في صندوق الثروة السيادي وتخفيض المعالجات المحاسبية البديلة.

2/3 يتمثل أهم مستخدمى القوائم المالية التى تصدرها صناديق الثروة السيادية فى :

1- المستثمرون والمساهمون الحاليون والمرتقبون

2- مجلس إدارة صناديق الثروة السيادية

3- المنظمات غير الحكومية

4- وسائل الاعلام

5- السلطة القضائية

6- مراقبو الحسابات

7- الجمهور

3/3 الأطر التى تحكم اعداد القوائم المالية

ان اعداد القوائم المالية يحكمه مدخلين هما:-

1- المدخل التشريعى الذى يعتمد على التشريعات المنظمة لتأسيس وعمل صناديق الثروة السيادية.

2- المدخل المهنى الذى يعتمد على اصدارات المنظمات المحاسبية المهنية.

3- المدخل المهنى التشريعى والذى يعتمد على كلا المدخلين المهنى والتشريعى.

4/3 يعتمد الاطار المفاهيمى للمحاسبة عن صناديق الثروة السيادية على مجموعة من الاهداف للتقارير المالية:

1. توفير المعلومات المفيدة للممولين الحاليين والمحتملين وأي اطراف أخرى بما يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بتخصيص الموارد.

2. توفير المعلومات المفيدة للممولين الحالين والمحتملين وأي اطراف أخرى بما يمكنهم من تقويم الخدمات التي تقدمها و التحقق من الاستمرارية في تقديم هذه الخدمات.

3. توفير المعلومات المفيدة للممولين الحالين و المحتملين وأي أطراف أخرى بما يمكنهم من تقويم الكفاءة الإدارية.

4. توفير المعلومات عن الموارد الاقتصادية المتاحة والالتزامات وصافي موارد الهيئات غير الهادفة للربح، وأثر العمليات والأحداث والظروف التي تؤدى إلى تغيير الموارد والحقوق على هذه الموارد.

5. توفير المعلومات عن الإنجازات بما يساعد على تقويم أداء الهيئات غير الهادفة للربح.

6. توفير المعلومات عن كيفية الحصول على الموارد النقدية واية موارد سائلة أخرى، وكيفية إنفاق هذه الموارد..

5/3 يعتمد الاطار المفاهيمى للمحاسبة عن صناديق الثروة السيادية على مجموعة من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية كما يلى:

- **الشفافية المالية:** اعتبرت الشفافية المالية من الخصائص الواجب دراستها كخاصية للمعلومات المالية، حيث تبدو صعوبة تعريف شفافية المعلومات المالية في الوقت الراهن، وظهرت الشفافية لتمثل خاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المالية، ويعتمد الباحث بأهمية تبنى تلك الخاصية في الإطار المفاهيمي المقترح للمحاسبة في صندوق الثروة السيادية باعتبارها خاصية هامة من خصائص المعلومات المالية، لذلك يجب أن تتضمن التقارير المالية المعلومات المحاسبية التي من شأنها أن تؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات المالية (**عبدالملك، 2006، ص 13-69**).

- **العرض الصادق:** إن تطوير الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وفقا للمشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) استبدل خاصية المصداقية كخاصية رئيسية بخاصية العرض الصادق مما يتطلب توضيح المقصود بمصداقية العرض، فالمعلومات المالية يجب أن توفر تأكيدات للمستخدمين بأن المعلومات المعروضة ممثلة بمصداقية، وأن المعلومات خالية من الأخطاء وكاملة، والقياس تم بطريقة محايدة، وحيث يمكن التحقق منه بطريقة مباشرة من خلال الأجماع على القياس، والمعلومات المالية يجب

أن تكون محايدة وخالية من التحريف الذي يمكن أن يؤثر على القرار أو المخرجات، وهو ما يعنى تمتع السلطات المختصة بالقدرة و الوسائل التي تمكنها من مراجعة التقارير المالية، للتحقق من انها تعطى صورة دقيقة للمعلومات المالية للصناديق الثروة السيادية.

(FASB, Concepts Statement NO2)

- **الملاءمة:** تمثل الملاءمة الخاصية الرئيسية والجوهرية من خصائص جودة المعلومات المالية، ولكى المعلومات ملاءمة يجب أن تكون قادرة أن تحدث اختلافا في قرارات مستخدمي المعلومات المالية لتقييم أثر الأحداث الماضية والحالية في صافي تدفقاتهم النقدية المستقبلية (قيمة تنبؤيه) والتأكد أو تصحيح التقييم السابق (قيمة تأكيدية)، بالإضافة إلى توافر خاصية التوقيت المناسب. حيث أن المعلومات المعلنة بوقت متأخر يؤثر على القرارات الاستثمارية لا يمكنها أن تؤثر في خيارات المستثمرين في الصناديق السيادية، ولا يمكنها أن توفر ارضية ملائمة لفرض فرص بديلة للاستثمار في شركات أخرى.

(Steve, 2005, pp.45-57)

- **القابلية للمقارنة:** تعتبر تلك الخاصية من الخصائص الهامة للمعلومات المالية، فلكى تكون المعلومات هامة لاتخاذ القرارات يجب أن تكون قابلة للمقارنة، حيث يتهم مستخدمي المعلومات المالية بعمل مقارنات بين مختلف العناصر المتشابهة والتي يتم تصنيفها بطريقة متسقة باستخدام طرق المحاسبة، وتتطلب القابلية للمقارنة الاتساق والثبات في استخدام مفاهيم القياس المحاسبي لعناصر التقارير المالية، ومن بين أهداف الإطار المفاهيمي المقترح للمحاسبة في صناديق الثروة السيادية توفر أساس لتخفيض عدد البدائل المتاحة في المعالجات المحاسبية، ويؤدى ذلك إلى تجانس الممارسة المحاسبية بين الوحدات المختلفة. **(FASB, Concepts Statement No. 8,2010)**

- **القابلية للفهم:** تعتبر خاصية القابلية للفهم من الخصائص الهامة والجوهرية للمعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث أن القابلية للفهم من الخصائص التي يجب توفرها لمستخدمي المعلومات التي لديهم قدرة على المعرفة بالأعمال والأنشطة الاقتصادية، الذين يهتمون بدراسة

وتحليل المعلومات المحاسبية(المحللون الماليون) والذين يقومون بجمع وتصنيف وتصوير وتمييز وعرض المعلومات المالية في صورة تقارير موجزة. وطالما أن المعلومات المحاسبية عن صناديق الثروة السيادية تستهدف الجمهور يجب إعداد ها وتقديمها بطريقة تمكن غير المهنين من فهمها.

6/3 يعتمد الاطار المفاهيمي للمحاسبة عن صناديق الثروة السيادية على مجموعة من القوائم المالية

1- قائمة المركز المالى

2- قائمة الايرادات والمصروفات

3- قائمة التدفقات النقدية

4- قائمة مصادر الاموال واستخداماتها

7/3 يعتمد الاطار المفاهيمي للمحاسبة عن صناديق الثروة السيادية على مجموعة من مفاهيم عناصر القوائم المالية

1- **الأصول:** هي الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها الصندوق السيادي نتيجة لأحداث أو عمليات سابقة والتي يمكن أن تؤدى للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية ومن امثلتها النقدية والأراضي، ويمكن تقسيم أصول صناديق الثروة السيادية إلى**(FASB, No3)**

2- **الالتزامات:** هي التزامات على الصندوق السيادي والتي تنشا عن أحداث أو عمليات سابقة، والتي تؤدى في المستقبل إلى نقل أو تحويل أو استخدام الأصول وعادة ما تكون النقدية. ومن أمثلتها المبالغ المستحقة للموردين وحملة الأسهم والسندات الحكومية واذون الخزانة.

3- **المصروفات** : هي الانخفاض في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية على شكل تدفقات خارجة أو استنفاد للأصول أو تحمل الالتزامات التي تؤدى إلى انخفاض في المال الاحتياطي، وتشمل المصروفات السيادية، المصاريف الإدارية، رواتب الموظفين والتكاليف الأخرى، والمصاريف غير النقدية مثل الإهلاك

4- **الإيرادات** : هي الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المالية على شكل تدفقات أو تعزيز لأصولها أو تخفيض في الالتزامات التي تؤدى إلى زيادات في المال الاحتياطي، وتأخذ الإيرادات في الصناديق السيادية الأشكال التالية) الإعانات الحكومية- التبرعات- الفوائد من الودائع البنكية -

الاستثمارات العقارية- الفوائد و توزيعات الأرباح من الاستثمارات) .

5- **المال الاحتياطي:** يقصد بالمال الاحتياطي صافي أصول الصندوق السيادي، أي الفرق بين الأصول والالتزامات، وهو يختلف عن مفهوم المال العام، حيث يعتبر هذه المال مملوك للدولة ولا يتحول لمال عام إلا عند حل الصندوق السيادي

8/3 يعتمد الاطار المفاهيمي للمحاسبة عن صناديق الثروة السيادية على مجموعة من شروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية

1. **شروط الاعتراف بالأصول:** ينبغي الاعتراف بالأصول في الميزانية في حالة:

- يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل سوف يتم استلامها.
- يمكن قياس تكلفة أو قيمة الأصل بشكل موثوق به.

2- **الاعتراف بالالتزامات:** يتم الاعتراف بالالتزامات في الميزانية في حالة:

- من المحتمل انه سوف يتم التضحية في المستقبل بالمنافع الاقتصادية.
- يمكن قياس مقدار الالتزام بشكل موثوق.

3- **معايير الاعتراف ببنود الإيرادات:** عند انطباع تعريف الإيرادات على العنصر يصبح مؤهلا للاعتراف به في قائمة الإيرادات والمصروفات في حالة:

- انه من المرجح أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية.
- انه يمكن قياس المنافع الاقتصادية المستقبلية بشكل موثوق.

4- **معايير الاعتراف ببنود المصروفات:** عند انطباق تعريف المصروفات على العنصر يصبح مؤهلا للاعتراف به في قائمة الإيرادات والمصروفات في حالة:

- يكون من المحتمل أن يؤدى إلى استهلاك أو فقدان المنافع الاقتصادية المستقبلية بما يؤدى إلى انخفاض في الأصول أو زيادة في الالتزامات.
- يمكن قياس الاستهلاك أو فقدان المنافع الاقتصادية المستقبلية بشكل موثوق فيه.

9/3 يعتمد الاطار المفاهيمى للمحاسبة عن صناديق الثروة السيادية على مجموعة من نماذج قياس عناصر القوائم المالية

1- نموذج التكلفة التاريخية

2- نموذج التكلفة التاريخية المعدلة

3- نموذج القيمة العادلة

4- نموذج القيمة القابلة للتحقق

رابعا- الاختبار الميدانى للاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية

1/4 أهداف الدراسة الميدانية

أ- تهدف الدراسة الميدانية الى استطلاع اراء معدى ومستخدمى التقارير المالية فى صناديق الثروة السيادية بشان الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية وذلك للتحقق من الفرض التالى:" لا توجد فروق ذات دلالة معنوية احصائيا بين معدى ومستخدمى التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية حول الاطار المفاهيمى للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية"

2/4 مجتمع وعينة الدراسة

أ- مجتمع الدراسة:

توصل الباحث إلي أن مجتمع الدراسة و الذي سيكون محل اهتمام الباحث هو كلاً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، مديري حسابات بوزارة المالية و العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات، حيث أن تلك الفئات لها صلة وثيقة الارتباط بموضوع الدراسة.

جدول رقم (4-1)

يوضح توزيع مجتمع الدراسة وأعداد كل فئة والوزن النسبي لها مقارنة بباقي الفئات

الفئة	العدد	الوزن النسبي لفئات المجتمع
أعضاء هيئة التدريس القاهرة – عين شمس – حلوان	200	%4

مديري حسابات بوزارة المالية	307	%7
العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات	3950	%89
الإجمالي	4457	%100

ب – عينة الدراسة:

وقد اعتمد الباحث في تحديد حجم العينة على القانون التالي:

(James, and Others, 2017)

$$n = \frac{\mathbb{Z}^{2}_{\frac{\alpha}{2}} \times p(1-p) \times N}{\mathbb{Z}^{2}_{\frac{\alpha}{2}} \times p(1-p) + e^{2}(N-1)}$$

حيث أن:

n: تمثل حجم العينة

N: حجم المجتمع

$Z^2_{\frac{\alpha}{2}}$: القيمة الجدولية المقابلة لمعامل الثقة 95%

P: نسبة الخاصية محل الاهتمام في المجتمع

e : خطأ التقدير

وبتطبيق القانون

أتضح أن حجم العينة الناتج يبلغ 354 مفردة، وقد تم تحديد حجم العينة لكل فئة من الفئات السابقة بطريقة التوزيع المتناسب من خلال قسمة حجم المجتمع لكل فئة على إجمالي حجم المجتمع وضرب الناتج في حجم العينة الناتج وهو 354 مفردة.

وقد قام الباحث بتوزيع عدد 360 قائمة استقصاء وفقاً لعينة الدراسة موزعة على فئات الدراسة الثلاثة

وقد تم استلام 357 قائمة، وبتحليل تلك القوائم اتضح أن القوائم الصالحة للتحليل تبلغ 352 قائمة بنسبة 96% من إجمالي حجم العينة، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (4-2)

يوضح أعداد قوائم الاستقصاء الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي

البيان	العدد
عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	360
عدد قوائم الاستقصاء المستلمة	357
عدد قوائم الاستقصاء غير الصالحة للتحليل	5
عدد قوائم الاستقصاء الصالحة للتحليل الإحصائي	352
نسبة الاستجابة	% 97

2. أسلوب تصميم قائمة الاستقصاء:

استخدم الباحث مقياس ليكرت ذو النقاط الخمسة و الذي يتدرج القياس فيه كما بالجدول التالي

جدول (4-3)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

مستوي الموافقة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

وذلك لتحويل الاجابات الوصفية إلي بيانات كمية يمكن إخضاعها للتحليل الاحصائي المطلوب

لاختبار فروض الدراسة. كما يتم استخدام القيمة المعيارية لمقياس ليكرت وهي (3) للحكم علي قوة العلاقة الناتجة عن الوسط الحسابي لنتائج الاستقصاء، و تحدد درجة الموافقة علي المتغيرات أو العوامل محل الدراسة طبقاً لما هو وارد في الجدول التالي:

(Field, and Others, 2012)

جدول (4-4)

تحديد نطاق الرأي للمتغيرات محل الدراسة

النطاق	أكبر من 4.2 حتي 5	أكبر 3.4 حتي 4.2	أكبر من 2.6 حتي 3.4	أكبر من 1.8 حتي 2.6	من 1 حتي 1.8
الرأي	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق أطلاقاً

4/4 اساليب تحليل البيانات :-

بعد القيام بتجميع قوائم الاستقصاء تم تصنيف وترميز الاسئلة الواردة بها وادخال اجاباتها على الحاسب الآلى باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, ver.22) وذلك فى اجراء التحليل الاحصائى لبيانات الدراسة وقد تم استخدام الأساليب التالية:

أ- **اساليب الاحصاء الوصفى :-** تختص هذه الاساليب بطرق جمع البيانات وتحيلها ووصفها دون تعميم نتائجها وقد استخدم الباحث الاساليب الوصفية التالية (النسب/التكرارات/المتوسط الحسابى/الانحراف المعيارى).

ب- **أساليب الاحصاء الاستدلالى :** تختص هذه الاساليب بطرق تحليل وتفسير وتقدير واستخلاص الاستناجات بالاعتماد على عينة للتوصل لقرارات تخص المجتمع، اى انها تتعامل مع التعميم، وقد أستخدام الباحث الاساليب التالية:

- اختبار كرونباخ الفا لقياس معامل الثبات
- اختبار T- Test لقياس الفروق بين مجموعتين

5/4 تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضية الدراسة

1/5/4 تحليل عناصر قائمة الاستقصاء

العنصر الأول: أهداف الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية

يشير هذا العنصر الى وجهة نظر مفردات البحث فيما يتعلق باهداف المحاسبة فى صناديق الثروة السيادية التى اقترحها الباحث وتم قياس هذا العنصر من خلال خمس فقرات كما تظهر بالجدول التالى:

المتوسط الحسابى لاهداف الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية

العبارة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
1- المساعدة فى اصدار معيار للتقرير المالى لصناديق الثروة السيادية.	4.45	.70
2- تقديم خلفية فكرية يتم من خلالها معالجة المشكلات المحاسبية للعمليات المالية لصندوق الثروة السيادية فى حالة عدم توافر معايير بشانها.	4.6	.69
3- الحد من الاجتهادات والاحكام الشخصية عند اعداد التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية.	4.7	.72
4- النهوض بالتطبيق العملى من خلال تقييم المعايير الحاكمة حاليا لتنظيم الممارسات المحاسبية فى صندوق الثروة السيادية.	4.7	.68
5- تخفيض عدد بدائل المعالجة المحاسبية للعمليات المالية لصناديق الثروة السيادية	4.5	.70
المتوسط العام	4.38	.70

المصدر :نتائج التحليل الاحصائى

وبتحليل الجدول السابق يتضح الموافقة التامة بمتوسط بلغ 4.38 على جميع اهداف الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية

العنصر الثانى: أهداف التقارير المالية الواردة بالاطار المفاهيمى المقترح

يشير هذا العنصر الى وجهة نظر مفردات البحث فيما يخص أهداف التقارير المالية الواردة بالاطار المقترح وتم قياس هذا العنصر من خلال ست فقرات كما تظهر الجدول التالى:

المتوسط الحسابى لاهداف التقارير المالية الواردة بالاطار المفاهيمى المقترح

العبارة	المتوسط الحسابى	الانحراف
1- توفير المعلومات اللازمة لفهم السمات الخاصة بالعمليات التى يزاولها الصندوق فى التنمية الاقتصادية	4.34	0.75
2- توفير المعلومات اللازمة لتقييم مدى مقدرة الصندوق على تمويل المشروعات الاستثمارية.	4.40	0.69
3- تقدم معلومات مالية للجمهور عن التبرعات والنفقات الصندوق السيادى	4.40	0.69
4- مساعدة السلطات التنفيذية على التحقق من عدم وجود اى تمويل من مصادر غير قانونية.	4.37	0.73
5- وسيلة لتمكين المستثمرين على تحد اخيارهم حول اى من المشروعات التى يتم الاستثمار فيها.	4.31	0.71
6- توفير المعلومات اللازمة لتقييم مدى التزام الصندوق للوائح والتشريعات وضوابط الانفاق الصندوق السيادى.	4.27	0.75
المتوسط العام	4.35	0.72

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

وبتحليل الجدول السابق يتضح ان الفقرة الثانية وهى توفير المعلومات اللازمة لتقييم مدى مقدرة الصندوق على تمويل المشروعات الاستثمارية تمثل اهداف التقارير المالية الواردة بالاطار المفاهيمى المقترح بمتوسط 4.40 وقد يرجع ذلك الى ان الصناديق السيادية يتم الحكم على ادائها من خلال عدد المشروعات التى تخدم البنية التحتية ، فى حين ان الفقرة الرابعة والتى تنص على السلطات التنفيذية على التحقق من عدم وجود اى تمويل من مصادر غير قانونية يمثل الهدف الاخير فى الاهداف التى اقترحها الباحث بمتوسط بلغ 4.27 وهو أقل متوسط الاهداف التى تم اقتراحها.

العنصر الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالاطار المفاهيمى المقترح

يشير هذا العنصر الى وجهة نظر مفردات البحث فيما يخص أهداف الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالاطار المفاهيمى المقترح وتم قياس هذا العنصر من خلال ست فقرات كما

العبارة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
1- المصداقية: وهو ما يعنى تمتع السلطات المختصة بالقدرة والوسائل التى تمكنها من مراجعة التقارير المالية، للتحقق من انها تعطى صورة دقيقة لمالية الصندوق	4.41	0.74
2- التوقيت المناسب: حيث ان المعلومات المعلنة بوقت متاخر لاعضاء مجلس الادارة، لا يمكنها ان تتخذ القرار الاستثمار المناسب	4.45	0.72
3- التفاصيل والقابلية للفهم: طالما ان المعلومات المحاسبية تستهدف الجمهور يجب اعدادها وتقديمها بطريقة ربما يشمل كم محدد من التفاصيل التى تمكن غير المهنيين من فهمها.	4.35	.73
4- الاتاحة للراى العام : يجب نشر المعلومات المحاسبية على اوسع نطاق ممكن بحيث يتمكن اكبر عدد ممكن من المواطنين من الاطلاع عليها.	4.38	0.69
5- القابلية للمقارنة: يهتم مستخدموا المعلومات المالية بعمل مقارنات بين مخلف العناصر المتشابهة والتى يتم تصنيفها بطريقة متسقة باستخدام طرق المحاسبية، وتتطلب القابلية للمقارنة الاتساق والثبات فى استخدام مفاهيم القياس المحاسبى لعناصر التقارير المالية	4.34	0.76
6- الشفافية المالية : ان تتضمن التقارير المالية للمعلومات المحاسبية التى من شانها ان تؤثر على قرارات الاستثمار	4.36	0.73
المتوسط العام	4.38	0.73

المصدر : نتائج التحليل الاحصائى

ويتحليل الجدول السابق يتضح الموافقة على الخصائص النوعية الواردة بالاطار المقترح بمتوسطات متقاربة الا ان أقل هذه 4.35 لعل ذلك يرجع الى رغبة بعض الصناديق فى عدم الافصاح عن الشئون المالية لصناديق الثروة السيادية

العنصر الرابع: مجموعة القوائم الماليةالمقترحة فى الاطار المفاهيمى

يشير هذا العنصر الى وجهة نظر مفردات الباحث فيما يخص القوائم المالية الأساسية فى صناديق الثروة السيادية وتم قياس هذا العنصر من خلال عرض (4) قوائم كما تظهر بالجدول التالى:

المتوسط الحسابى للقوائم المالية الأساسية المقترحة

العبارة	الوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
1- قائمة المركز المالى.	4.34	0.70
2- قائمة الايرادات والمصروفات	4.34	0.76
3- قائمة مصادر الاموال الصندوق واستخدانتة	4.42	0.75
4- قائمة التدفقات النقدية.	4.34	0.73
المتوسط العام	4.37	0.73

المصدر : نتائج التحليل الاحصائى

ويتحليل الجدول السابق يتصح الموافقة التامة على القوائم المالية الأربعة التى اقترحها الباحث بالاطار المفاهيمى.

العنصر الخامس: مفاهيم عناصر القوائم المالية المقترحة

يشير هذا العنصر الى وجهة نظر مفردات البحث فيما يخص مفاهيم عناصر القوائم المالية الواردة بالاطار المفاهيمى المقترح وتم قياس هذا العنصر من خلال خمس فقرات كما يلى:

المتوسط الحسابى لمجموعة مفاهيم عناصر القوائم المالية المقترحة

العبارة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
1- مفهوم الأصول	4.34	0.70

2- مفهوم الالتزامات	4.34	0.76
3- مفهوم المصروفات	4.42	0.75
4- مفهوم الايرادات	4.34	0.73
5- مفهوم المال العام	4.38	0.71
المتوسط العام	4.37	0.73

المصدر : نتائج التحليل الاحصائى

وبتحليل الجدول السابق يتصح الموافقة بنسبة عالية على المفاهيم التى اقتراحها الباحث لعناصر القوائم المالية حيث بلغ المتوسط العام 4.37.

العنصر السادس: شروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية المفترحة

يشير هذا العنصر الى وجهة نظر مفردات البحث فيما يخص شروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية الواردة بالاطار المفاهيمى المقترح وتم قياس هذا العنصر من خلال اربع فقرات كما يظهر بالجدول

المتوسط الحسابى لشروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية المقترحة

العبارة	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
1- الاعتراف بالاصول	4.35	0.72
2- الاعتراف بالخصوم	4.34	0.69
3-الاعتراف بالمصروفات	4.37	0.69
4- الاعتراف بالايرادات	4.45	0.71
المتوسط العام	4.38	0.70

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

وبتحليل الجدول السابق يتضح ان شروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية الواردة بالاطار المفاهيمى تم الموافقة عليها بنسبة عالية من عينة الدراسة وبمتوسط عام 4.38.

2/5/4 اختبار فروض الدراسة

تم استخدام أسلوب T-Test لاختبار الفروق بين معدى ومستخدمى التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية حول محاور ومتغيرات الدراسة، ويكون هناك فروق ذات دلالة معنوية اذا كانت قيمة مستوى معنوية أقل من 0.05 ويكون الفرق لصالح المجموعة ذات الوسط الحسابى الأعلى أما أذا كانت قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05 يكون الفرق بين المجموعتين غير معنوى وفيما يلى اختبار فرض الدراسة:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية احصائية بين معدى ومستخدمى التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية حول الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية.

لاختبار هذا الفرض تم الاعتماد على أساس اختبار T-Test لعينتين مستقلين كما يلى

اختبار فرض البحث T-Test.

المتغير	معدى التقارير المالية		مستخدمى التقارير المالية		اختبارT-Test	
	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	القيمة	المعنوية
الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية	4.45	.14	4.78	.28	-4.53	000

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى

يتضح من خلال الجدول السابق أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 ومن ثم يوجد فروق بين معدى ومستخدمى التقارير المالية فيما يخص كل من اهداف الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية وأهداف التقارير المالية الواردة بالاطار المفاهيمى والخصائص النوعية لجودة المعلومات

المحاسبية ومفاهيم عناصر القوائم المالية وشروط الاعتراف وهذه الفروق لصالح مستخدمى التقارير المالية ذات المتوسط الحسابى الأعلى.

وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بانه توجد فروق ذات دلالة معنوية احصائيا بين معدى ومستخدمى التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية حول الاطار المفاهينى المقتر للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية.

خامسا: الخلاصة والنتائج والتوصيات

1/5 الخلاصة والنتائج

تمثل الهدف الرئيسى للبحث فى اقتراح اطار مفاهيمى يستند اليه فى المحاسبة عن صناديق الثروة السيادية وفى قياس التكاليف والمنافع الاقتصادية التى تساعد على تقديم المعلومات الى الاطراف المعنية بما يكفل اجراء عملية التقييم الشامل من جانب المجتمع والدولة لمستوى الاداء الذى يحققة المشروع، وقد تم صياغة فرض الدراسة كما يلى:

لا توجد فروق ذات دلالة معنوية احصائيا بين معدى ومستخدمى التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية حول الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية.

وقد تناول الباحث مفهوم صناديق الثروة السيادية وبيان مشكلات المحاسبة فى صناديق الثروة السيادية ثم قام الباحث باقتراح اطار مفاهيمى للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية يتضمن مجموعة من النقاط كما يلى:

- اهداف الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية
- الاطر التى تحكم اعداد القوائم المالية
- أهداف التقارير المالية ومستخدميها.
- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- مفاهيم القوائم المالية لصناديق الثروة السيادية والإيضاحات المرفقة.
- مفاهيم عناصر القوائم المالية لصناديق الثروة السيادية.
- الاعتراف بعناصر القوائم المالية.
- قياس عناصر القوائم المالية.

وقد توصل الباحث الى موافقة عالية بمتوسط حسابى عالى وفقا لمقياس ليكرت وذلك لجميع عناصر الاطار المفاهيمى المقترح من خلال اختبار فرض الدراسة توصل الباحث الى انه يوجد فروق بين معدى ومستخدمى التقارير المالية فيما يخص كل من اهداف الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية واهداف التقارير المالية الواردة بالاطار المفاهيمى والخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ومفاهيم عناصر القوائم المالية وشروط الاعتراف بعناصر القوائم المالية وهذه الفروق لصالح مستخدمى التقارير المالية ذات المتوسط الحساب الأعلى.

وعليه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بانه توجد فروق ذات دلاله معنوية احصائيا بين معدى ومستخدمى التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية حول الاطار المفاهيمى المقترح للمحاسبة فى صناديق الثروة السيادية.

2/5 التوصيات

فى ضوء النتائج التى توصل اليها الباحث يوصى بقيام الجهات المسئولة عن تنظيم الممارسات المحاسبية فى مصر باصدار معيار للتقرير المالى لصناديق الثروة السيادية المصرية، ويمكن ان يتم الاخذ بالاطار المفاهيمى المقترح فى هذا البحث كأساس لاصداره المعيار.

3/5 المقترحات البحثية المستقبلية

بناء على نتائج الدراسة يقدم الباحث مجموعة الافكار التالية كمقترحات لأبحاث مستقبلية:

1- قياس جودة التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية المصرية، وتحديد العوامل المؤثرة فيها.
2- قياس مستوى الشفافية والافصاح المحاسبى فى التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية المصرية.
3- اختبار العلاقة بين معلومات التقارير المالية وحجم التبرعات لصناديق الثروة السيادية المصرية.
4- تحديد دوافع الطلب على التقارير المالية لصناديق الثروة السيادية المصرية.

قائمة المراجـــــع

أولا: مراجع العربية

1. أحمد رجب عبد الملك(2006)، " إطار مقترح للتقارير المالية المنشورة في ظل تحقيق الشفافية المنشورة ببورصة الاوراق المالية، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان.
2. أحمد رجب عبدالملك عبدالرحمن(2007)، " قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال المصري – دراسة ميدانية " **مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا**، المؤتمر السنوي الرابع (قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة) جامعة القاهرة.
3. اسلام جوهر (2008)، " صناديق الثروة السيادية والمخاوف الغربية" **مجلة دورية، اوراق الشرق الاوسط**، العدد41.
4. بو فليح نبيل(2010)، " فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتيسير مداخيل النفط في الدول العربية "**مقالة الاكاديمية الانسانية والاجتماعية**.
5. بوفليح نبيل (2012)، " دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية، صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا" **الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الاعمال الحديثة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
6. تامر سعيد عبدالمنعم(2012)، "نموذج مقترح لتطوير التقرير المالي للأحزاب السياسية المصرية – دراسة ميدانية "**مجلة الفكر المحاسبي قسم المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (4)
7. حسين صنع الله(2011)، " الرؤية الاوربية للانتقال المنظم للديمقراطية في العالم العربي، " **نشرة مركز الدراسات المعاصرة**، فلسطين.
8. خليل عواد أبو حشيش(2003)، " إطار مقترح لترشيد تكلفة الخدمة في الوحدات الحكومية في

المملكة الأردنية الهاشمية"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد(3).

9. د بلال بوجمعة(**2018**)، " صناديق الثروة السيادية كمصدر للإنفاق الحكومي مع الإشارة لحالة الجزائر، **مجلة معالم وآفاق**، اقتصادية، العدد الثالث.

10. د جمعه حميدان، د. حسام خداش(3013)، "مناهج محاسب عربي قانوني معتمد (ACPA) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

11. د سليم مجلخ و د كمال حمانة(**2015**)، " صناديق الثروة السيادية وعلاقتها بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية- دراسة حالة الجزائر "**مجلة مركز دراسات الكوفة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة باجي مختار عناية، الجزائر، العدد 37.

12. د. إيهاب محمد ابراهيم(**2019**)، "الآثار الاقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي في ضوء التجارب العالمية " دوافع التأسيس ومتطلبات النجاح "**المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس.**

13. شريف شعبان مبروك(**2009**)، " صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والافاق الخليجية" **مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، دراسة استراتيجية، العدد 146.

14. شيماء عبدالفتاح(**2015**)، " أهمية صناديق الثروة السيادية في افريقيا"، **مجلة افاق افريقية**، المجلد الثاني عشر- العدد الثاني والاربعين.

15. عبدالمجيد قدى(**2009**)، "الصناديق السيادية والازمة المالية الراهنة، **مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي**، طرابلس، لبنان.

16. عبدالمجيد قدى(**2015**)، " الصناديق السيادية والازمة المالية الراهنة، **مجلة اقتصاديات العالمية** (دراسة حالة الجزائر)، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 37.

17. عماد محمد عبدالعزيز(2017)، " امكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنوع مصادر الدخل الوطنية في العراق" رؤية مستقبلية " جامعة تكريت، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصاد**، المجلد الأول، العدد 37.

18. كريستين اباهام(2003) "المرض الهولندي ثروة كبيرة جدا تدار بغير حكمة" **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي.

19. ماجد عبدالله المنيف(2009)، "صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية " **مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول**، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 129، الكويت.

20. محمد عماد عبدالعزيز (2017)، "امكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق (رؤيا مستقبلية) "**مجلة تكريت للعلوم والاقتصاد**- جامعة تكريت- كلية الاقتصاد والإدارة، العدد 37.

21. مظهر محمد صالح(2007)، "صناديق الثروة السيادية تقييم أولى لتجربة صندوق تنمية العراق البنط المركزي العراقي، "**مجلة التمويل و التنمية**، العدد48.

22. نبيل حشاد(2008)، " صناديق الثروات السيادية، قضيه العصر الحالية"، **مجلة العمران العربي**.

23. الهام محمد واثق سعد سلمان(2014)، " متطلبات الشفافية والإفصاح عن صناديق الثروة السيادية في ظل مبادئ سنتياغو"، **مجلة التجارة العراقية**، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية.

24. هزاع داود و محمد ناجى(2012)، " الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد العالمي "، **مجلة آداب الكوفة**، العدد11.

25. واثق على الموسوي(2017)، "الصناديق السيادية وامكانية انشاء صندوق ثروة سيادية للعراق الافاق والتحديات" **مجلة التجارة العراقية الالكترونية**.

26. واثق على الموسوي(2018)، " الصناديق السيادية وامكانية انشاء صندوق ثروة سيادية للعراق الآفاق والتحديات"، **مجلة التجارة العراقية الالكترونية**، العدد 15.

27. يونس حسن عقل(2006)، " الحكومة الالكترونية وتأثيرها على النظام المحاسبي الحكومي: دراسة اختبارية"، **مجلة المحاسبة والإدارة والتامين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة العدد (67) .

ثانيا:- مراجع باللغة الاجنبية

1. Bader M. Al Said(2008) , Overview on the Kuwait Investment Authority and Issues Related to sovereign wealth Fund, Key Note Speech at the First Luxembourg Foreign Trade Conference.
2. -Khalid A. Alsweilem and others (2014) . A comparative study of sovereign investor models: Sovereign fund profiles, The Center for International Development and The Belter Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School.
3. IFRS, Conceptual Framework Pr0ject Summary, March, 2018.
4. FASB,"Concepts Statement NO, 2' Qualitative Characteristics' of Accounting Information"
    a. Fortin, Steve(2005) ," Relevant and Reliabie? Fair Value Accounting for Financial Instruments", Magazine, pp. 45-57.
5. FASB," Concepts statement No. 8 ; conceptual Framework for financial Reporting", 2010.
6. Standards in Public Office Commission, Dublin (2014 (
7. The Institute of Chartered Accountants of Ontario (2011) .
8. FASB," Concepts statement No. 6; Elements of Financial statement – a replacement of FASB concepts statement No. 3" 1985.
9. James. G , Witten , Hastiest and Tibshirani.R, (2017) , An Introduction to Statistical Learning with Applications in R, Springer New York Heidelberg Dordrecht London, DOI 10.1007/978-1-4614-7138-7.

10.Field, A., Miles, J. and Field, Z. (2012) Discovering Statistics Using R. Sage Publications Ltd., London.

11.Russell Green and Tom Toreros, "Are High Foreign Exchange Reserves in Emerging Markets a Blessing or a Burden? Office of International Affairs Occasional Paper no. 6.U.S. Department of the Treasury.2007.

12.Valise DEDU" Sovereign Wealth funds, Catalyzes for global financial markets, "Bucharest University of Economic studies, 2015

a. International Federation of Accountants (IFAC) , Public Sector Committee (PSC) ,"Perspectives on Accrual Accounting", OP. Cit,

13.Government of Norway (2016) , Political Platform for a government formed by the Conservative party and the Progress Party

14.Ouida, A.G. Hassan, 2008, "Accrual Accounting in the Government Sector, Concept, Benefits, and Costs, OP.

15.Australian Public Service Commission, "The Australian Experience of Public Sector Reform", Occasional Paper (2) , Commonwealth of Australian 2003>

16.Ouida, A.G. Hassan, 2008, "Accrual Accounting in the Government Sector, Concept, Benefits, and Costs, OP. Cit.

17.Bader M. Al Said, Overview on the Kuwait Investment Authority and Issues Related to sovereign wealth Fund, Key Note Speech at the First Luxembourg Foreign Trade Conference, April, 2008.